



نشرة العمل الأهلي

نشرة غير دورية
تصدر عن: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

11

اقرأ في هذا العدد:

بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي قطاع غزة...
المنظمات الأهلية دروس مستفادة وخطط بحاجة للتنفيذ..!!

تراجع النمو الاقتصادي يدعو المنظمات الأهلية للعمل على
توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة..!!

المجتمع المدني ودوره في توفير الطاقة البديلة..!!

بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي قطاع غزة...

المنظمات الأهلية دروس مستفادة وخطط بحاجة للتنفيذ..!!

منذ اللحظات الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تموز/ يوليو من العام 2014، ساهمت المنظمات الأهلية بدور مهم في تقديم خدماتها وإغاثة النازحين في مركز الإيواء. ولم يثن استهداف قوات الاحتلال خلال الحرب الأخيرة والحروب السابقة تلك المنظمات عن القيام بدورها اتجاه كافة أبناء الشعب الفلسطيني، لاسيما المتضررين منهم، من تنفيذ العديد من المشاريع الإغاثية على أرض الواقع.

ورغم أن الحرب الهمجية التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرت 51 يوماً، دمرت العديد من المؤسسات الصحية والمنشآت الصناعية والاقتصادية المحدودة أصلاً في القطاع، إلا أن المنظمات الأهلية مجتمعة ومنفردة عملت جاهدة على تنفيذ كافة الخطط التي وضعتها، مستفيدة من دروس وعبر الماضي.

ولم تكن شبكة المنظمات الأهلية بمعزل عن ما حدث، حيث قامت بدور جبار في إبراز تلك الدروس والعبر لبعض المؤسسات الأهلية التي عملت على إغاثة النازحين فترة العدوان على قطاع غزة من خلال مؤتمرات صحفية، ولقاءات مع منظمات حقوقية سواء كانت دولية أو عربية وغير ذلك.

التنسيق المشترك في حالات الطوارئ

وفي هذا السياق أكد مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين المهندس رياض جنيته أنه كان هناك بالتأكيد دروس مستفادة بعد العدوان على قطاع غزة، قائلاً: "نحن معرضون للعدوان في أي وقت كان، وبالتالي يجب علينا أن نكون جاهزين بخططنا ومشاريعنا وأية سيناريوهات لازمة للعمل في حالات الطوارئ كما هي في غيرها".

وأوضح جنيته أنه جرى خلال فترة الحرب التنسيق مع الممول لاستبدال بعض المشاريع التي كان موافق عليها سابقاً، وذلك لعدم قدرتنا على تنفيذها بالحرب، حيث تم استبدالها بمشاريع تناسب الوضع الحالي وهو توزيع خزانات مياه بلاستيكية سعة 500 لتر للنازحين فترة الحرب، كما تم توزيع مياه تم تعبئتها من مراكز التحلية، مشيراً إلى أن مجموعة الهيدرولوجيين عملت على توفير احتياجات غذائية سريعة للأسر المتضررة التي فقدت منازلها.

ويبين أن معوقات كثيرة واجهت طواقم المجموعة أثناء عملهم تمثلت في صعوبة الوصول إلى الأسر المتضررة أو النازحين عند أقاربهم، إلا أنهم ومن خلال التنسيق مع بعض المؤسسات العاملة والقادرة على التحرك، مثل منظمة "أوكسفام" وبالتعاون مع اتحاد لجان العمل الزراعي ساهموا في توفير سلة غذائية وكشوف مشتركة وذلك لعدم تضارب في الأسماء قدر الإمكان.

وذكر أن المشكلة كانت تكمن في عدم القدرة على إيجاد العدد الكافي من الخزانات لتوزيعها على المتضررين، حيث كانت المصانع متوقفة عن العمل بسبب كثرة القصف والحرب المتواصلة، ولكن حاولنا التنسيق مع أصحاب بعض المخازن التي يتواجد فيها مثل هذه الخزانات، حيث تم التغلب على الإشكالية، إلا أن الإشكالية الثانية تمثلت في توقف محطات تحلية المياه عن العمل لعدم قدرة أصحابها والعاملين فيها من الوصول إليها في ظل الحرب المسعورة، الأمر الذي سبب قلة في مياه الشرب اللازمة للأسر النازحة، حيث تم توزيع "قارورات مياه" تم جلبها من الأسواق من أجل تغطية العجز.

ولفت جنيته إلى ضرورة وجود تنسيق مشترك بين كافة المؤسسات التي تنضوي تحت لواء شبكة المنظمات الأهلية، أي أن تكون هناك غرفة عمليات تجمع كافة القطاعات من أجل سهولة الوصول لتنفيذ خطط الطوارئ بشكل أفضل.

تقديم أفضل الخدمات

من جهته أوضح منسق العيادات بالإغاثة الطبية فترة الحرب أحمد الغلبان، أن الدروس المستفادة من عملية إيواء النازحين كانت كبيرة جداً، قائلاً: "إنه كان من الملاحظ اكتظاظ مراكز الإيواء بأعداد كبيرة جداً من النازحين، وهذه الأعداد كانت أكبر من قدرة المراكز على استيعابهم قياساً بالمعايير العالمية".

وأشار الغلبان إلى أن عدم وجود مشاركة معلوماتية بين كافة الجهات التي تقدم المساعدات، كان سبباً في عدم استفادة جميع النازحين من كافة المساعدات المقدمة بالتساوي وبما يضمن تقديم هذه المساعدات لمحتاجها، مشدداً على أهمية توفير مساحة كافية للمرافق المختلفة في مراكز الإيواء وذلك طبقاً للمعايير الدولية، مثل تخصيص

نقاط طبية ثابتة داخل المراكز، وتوفير ما يلزم الفرد من مياه للشرب والاستحمام والاستخدامات الأخرى طبقاً للمعايير العالمية والتي تقدر حصة الفرد من المياه بـ ٢٠ لتراً، إلى جانب تخصيص مساحة كافية للعب الأطفال، وتوفير وسائل اتصال وأماكن مخصصة للنساء مع مراعاة العادات المجتمعية، ومتابعة برامج الدعم النفسي وتعليم النساء إضافة للاهتمام بوصول التطعيمات للأطفال.

وذكر أن الإغاثة الطبية استطاعت خلال العدوان الإسرائيلي تقديم أفضل ما لديها من خدمات للمواطنين من خلال تضميد جراحهم وتلبية احتياجاتهم خلال نزوحهم من منازلهم من خلال العيادات المتنقلة، وذلك بالتنسيق مع وكالة الغوث الدولية ووزارة الصحة، وذلك بفضل جهود العاملين والمتطوعين في الإغاثة.

ودعا الغلبان إلى ضرورة اهتمام الجهات التي تدير مراكز الإيواء إلى مراعاة أن مراكز الإيواء جميعها ليست معدة بالأساس لاستقبال النازحين ولكنها مدارس تابعة للوكالة تم العمل على تكييفها لتصبح مناسبة للإيواء المؤقت لحين تخصيص أماكن أخرى مناسبة لاستقبالهم.



خطط طوارئ جاهزة

بدوره أكد المدير التنفيذي لاتحاد لجان العمل الصحي تيسير السلطان، أن المعيق الأساسي لعمل طواقم الاتحاد تتمثل في عدم قدرة وصول الموظفين لأماكن عملهم وللمواطنين النازحين عن بيوتهم بأمان خلال فترة الحرب، مشيراً إلى أنهم يسعون إلى حل كافة المعوقات التي واجهتهم خلال الحرب وذلك من خلال توفير وسائل مواصلات للمركز وتغطية العجز الموجود، وكذلك تأمين وصول المواطنين للمركز بهدف توفير الوقت والجهد، مع توفير أماكن آمنة للجميع.

وأشار السلطان إلى أن هناك آليات متقدمة يعمل الاتحاد على تنفيذها، مثل تدريب العديد من فرق المتطوعين على الإسعافات الأولية كخطة طوارئ إذا حصل حرب أو ما شابه ذلك، وذلك حتى تكون تلك الفرق قادرة على تحمل الصعاب والوصول بسهولة ويسر لإسعاف المواطنين في أماكن تواجدهم.

وأوضح أن المشكلة التي كانت تعيق عمل فريق الطواقم الطبية هي عدم توفير الوقود، حيث كانت السيارات تعمل على مدار 22 ساعة

يوميًا، وكذلك المولدات كانت تعمل على مدار الساعة، وللأسف كنا نحتاج إلى 27 لتراً من الوقود في الساعة، والجميع يعلم أن التكلفة عالية ولا يوجد حساب للمؤسسات لتغطية النفقات، وصعوبة في وصول الطواقم إلى المصابين، والنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية وانقطاع التيار الكهربائي وزيادة استهلاك الوقود.

وطالب السلطان كافة المؤسسات الأهلية التي لها علاقة في هذا المجال بالتنسيق خلال فترة الطوارئ مع بعضها البعض من جهة، ومع وزارة الصحة والمؤسسات التي تقدم الخدمات المجانية كتوزيع الأدوية أو الوقود من جهة أخرى، بحيث يكون هناك توزيعاً عادلاً على الجميع دون أي تمييزين مركز وآخر، لأن هذا يؤثر العمل ويعيقه.

وشدد على أهمية أن يكون هناك خطة طوارئ مركزية تضم وزارة الصحة والمؤسسات الأهلية حتى تتفاعل بشكل أكبر وتقدم أفضل خدمة للمواطنين.

وبين أن المنشآت الصحية التابعة للاتحاد تضررت بشكل كبير كإي منشآت الصحية في القطاع، فقد تضرر كل من مركز القدس الصحي والمجتمعي ببلدة بيت حانون، ومركز الخيرية الصحي والمجتمعي بالنصيرات، ومركز العودة الصحي برفح، لافتاً إلى أن الاتحاد استفاد من تجربته السابقة، حيث وضع خطة طوارئ جاهزة أثناء الكوارث لدى الموظفين العاملين في الميدان، وكذلك ما يتعلق بالمخزون الاستراتيجي للأدوية لمدة لا تقل عن ثلاث شهور، بالإضافة لتوفر الوقود اللازم لتشغيل مولدات كل مستشفى، ولكن كل هذا يحتاج إلى موازنات.



غياب الأماكن الآمنة

من جانبه أكد د.ياسر أبو جامع المدير التنفيذي لبرنامج غزة للصحة النفسية، أن الفرق العاملة بالبرنامج واجهت الكثير من الصعوبات والمعوقات أثناء العدوان وما بعده، تمثلت في صعوبة التنقل والتواصل والاتصال مع طواقم البرنامج بسبب انقطاع شبكات الاتصالات وشبكات الانترنت، وهذه إشكالية غير بسيطة، وهذا أفقدنا القدرة في بعض الأحيان على اتخاذ القرارات، مع انعدام مستوى الأمان، الأمر الذي صعب من مسؤولية المؤسسة تجاه التعامل مع الوضع.

وأشار أبو جامع إلى أن البرنامج وفر خط هاتف مجاني خلال فترة العدوان، ولكن لعدم وجود مكان آمن في غزة بما فيها المقر نفسه، لم يتمكن من تقديم الخدمات بالشكل المطلوب، موضحاً أن التحدي

الأكبر كان لدى طواقم البرنامج جاء من تجاربهم السابقة ومن حرصهم على التعامل مع الحالات الأكثر تضرراً في الحرب، حيث تعاملنا مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وضحايا العدوان وأشخاص معرضين للصدمة الثانوية، خاصة ممن تركوا بيوتهم، ولكن واجهتنا عدة عقبات هي عدم وصول الطاقم إلى الجميع بسبب عدم وجود الأمان، بالإضافة إلى عدم قدرتنا على المغامرة بأرواح الطواقم من خلال إرسالهم للميدان وبالتالي تعرضهم للخطر، سواء بتأثرهم بالمشاهد أو بإصابتهم بالصدمة الثانوية، وبالتالي يتحولون من مقدمي الخدمة إلى متلقي لخدمة العلاج.

ونوه إلى أن البرنامج اتخذ في حربي عام 2012 وعام 2014 قراراً بعدم التدخل أثناء العدوان لأن النفس البشرية بحاجة إلى أماكن آمنة، وبالتالي ينعكس ذلك لتخفيف الإصابة بالصدمة الثانوية خاصة على فريق عمل البرنامج أو طواقم الإسعاف أو الإعلاميين، لأن الجميع مستهدف وتحت العدوان والكل معرض للصدمة، مبيناً أن البرنامج يعمل على إشراف مهني بشكل أسبوعي لرعاية مقدمي الخدمة، سواء كان الطاقم الميداني أو الموظفين إلى جانب التفريغ النفسي والتخلص من العواقب النفسية التي تعرضوا لها خلال فترة الحرب.

وأوضح أبو جامع أن البرنامج وضع خطط مستقبلية لتدريب وتأهيل 200 شخص قبل الحرب، ولا يزال يعمل على تدريب العديد، مشيراً إلى أنه حتى لو تم تدريب 2000 شخص، فهو غير كافي ويجب علينا تدريب أكبر عدد ممكن لتفادي العقبات في المستقبل، وهذا يعنى بالتدخلات النفسية والاجتماعية.

وأوضح أبو جامع أن القطاع بحاجة إلى وقفة جادة خاصة أن بعض من المؤسسات التي ليست من اختصاصها العمل في القضايا النفسية والعاملين فيها غير مؤهلين للعمل في هذا المجال، عملت أثناء فترة الحرب على تأهيل النازحين في مراكز الإيواء وعمل تفريغ نفسي لهم دون حرفية، وهذا بحد ذاته يؤثر على متلقي الخدمة النفسية، مؤكداً على أنه ومن أجل تقديم أفضل خدمة لهؤلاء الأشخاص فترة الأزمات، يجب وضع ضوابط وشروط وآلية عمل للتدخل والعلاج، وهذه الطريقة لها آليات واضحة وتقاليد ومعايير مع من تجلس؟، ومتى ومن يكون ذلك المقدم للخدمة؟.

وقال: هذه الضوابط لم يتم استخدامها لأسباب مختلفة من بعض مقدمي الخدمة، وذلك بسبب قلة الأيدي العاملة في هذا المجال، وهذا أدى إلى بعض التجاوزات من قبل بعض المؤسسات التي لا تعمل في مجال التأهيل النفسي للمواطنين أثناء فترة العدوان أو ما شابه ذلك، الأمر الذي أدى إلى وقوع ضرر بالآخرين لعدم تمكن مقدمي الخدمة القيام بالمهام الصحيحة والمطلوبة لتقديم العلاج والدعم النفسي.

وأعرب أبو جامع عن أمله أن تتاح لهم الفرصة في المستقبل للعمل في مجالات أكبر كالعامل على تخفيض البطالة، وتوفير عمل للشباب، وتسهيل عملية البناء والإعمار، وإنشاء وحدات سكنية، وللأسف آلية الإعمار غير مناسبة تبقى المجتمع في حالة الانتظار والإحباط، موجهاً رسالة للمجتمع الدولي أن يرتقي بغزة لأنها تعاني ولا يوجد مجال لتحقيق السلام المستقبلي، داعياً منظمات المجتمع المدني إلى زرع بذور الأمل في نفوس أبناء قطاع غزة حتى يكون هناك فرصة للسلام.

اعتماداً ما نسبته ٨٠٪
من سكان القطاع على المساعدات
الإغاثية



تراجع النمو الاقتصادي يدعو المنظمات الأهلية للعمل على توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة

ما إن يخرج سكان قطاع غزة المحاصرون منذ أكثر من ثمان سنوات ونيف من أزمة ويتغلبون عليها بشق الأنفس، حتى يدخلوا في أزمة غيرها أشد وطأة وأكثر فتكاً، ما يتطلب من الجميع، قيادة سياسية وفصائل وطنية، ومنظمات أهلية، العمل على تخفيف وطأة هذا الحصار من خلال العمل الدؤوب مجتمعين أو فرادى على وضع خطة إستراتيجية يتم من خلالها توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة وإيجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل من الشباب القادر على العطاء، وخريجي الجامعات.

وحتى الوصول إلى ذلك المبتغى، فمن الواجب والضروري على جميع من ذكروا سابقاً وغيرهم الكثير العمل على توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والمهمشة بعد تقييم احتياجات كل منها على حدة، سواء كان بإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، أو توفير سلات غذائية دائمة، أو توفير فرص عمل للعاطلين القادرين منهم لإعالة أسرهم، أو بمنح بعضهم قروض ميسرة لإنشاء مشاريع مدرة للربح يستطيعون من خلالها سداد القرض وتوفير الأمن الغذائي لأسرهم.

وبالرغم من تصدر بعض الدول كاليابان مثلاً التي أعلنت في أعقاب الحرب الأخيرة عن تقديمها منحة جديدة لبرنامج الأغذية العالمي بقيمة ٣,١ مليون دولار أميركي (٣٤٠ مليون ين ياباني)، لدعم الفلسطينيين الأشد فقراً، والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، وبالرغم من تأكيد المدير القطري وممثل برنامج الأغذية العالمي في فلسطين دانيلا أوين في حينه بأن هذه المنحة ستسمح بتلبية الاحتياجات الطارئة لسكان قطاع غزة، وتحسين الأمن الغذائي لمئات آلاف الفلسطينيين الذين يعانون من انعدامه لمدة ثلاثة أشهر ونصف، سيبقى الحال على ما هو عليه الآن من انعدام الأمن الغذائي طالما لم تضع كافة الأطراف وعلى رأسهم حكومة التوافق الوطني بمشاركة منظمات العمل الأهلي خطة إستراتيجية واضحة ومحددة لإخراج سكان القطاع المحاصرين منذ ما يزيد عن ثمان سنوات من محنتهم التي تفاقمت لحد لا يمكن تحمله لدى الكثير من الأسر الفقيرة والمهمشة بالقطاع.

أهمية توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة

وفي هذا السياق أكد مدير عام الإغاثة الزراعية في قطاع غزة تيسير محيسن، على أهمية توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في قطاع غزة، موضحاً أن تنفيذ بعض المشاريع من قبل منظمات العمل الأهلي كل في مجال عملها، مثل تنفيذ الإغاثة الزراعية مشروع الزراعة الحضرية والذي تخلله عملية تسجيل للأسر الفقيرة والمهمشة والتي تعيش تحت خط الفقر، وإجراء البحث والزيارات الميدانية وتقييم احتياجات كلٍ منها، مع تلقيهم التدريبات اللازمة لتنفيذ المشاريع تحت إشراف

الجمعية، قد تساعدهم قدر الإمكان على توفير الأمن الغذائي. وأضاف محيسن لـ"نشرة العمل الأهلي"، أن مثل هذا المشروع يستهدف أسراً فقيرة تمتلك حظائر منزلية تستطيع استغلالها في تربية الدواجن والطيور، ويجري تنفيذ دورات تدريبية لتمويل المشروع المدر للدخل، لافتاً إلى أن الجمعية قامت بتسليم علاجات طبية بإشراف أطباء بيطريين.

وبيّن أن مفهوم الأمن الغذائي هو أن يتسنى للفرد الحصول على الغذاء الصحي والسليم في جميع الظروف والأوقات لممارسة الحياة السليمة مملوءة بالصحة والنشاط، وهيأة الظروف التي يمكن في

كافية ولا تلبى احتياجات المواطنين.

ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعانون انعدام الأمن الغذائي

د.نبيل أبو شمالة مدير عام السياسات والتخطيط بوزارة الزراعة، قال: "إن مديرة برنامج الأغذية العالمي أرتارين كوزان أعلنت في وقت سابق أن ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعانون انعدام الأمن الغذائي، وإن هذه النسبة مرشحة للزيادة"، وهذا الكلام صحيح خاصة في ظل الإجراءات الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على الموارد والمعايير، والحصار المفروض على قطاع غزة.

وأضاف أبو شمالة: "حتى يمكن فهم واقع الأمن الغذائي في فلسطين يجب فهم تعريف الأمن الغذائي، فحسب إعلان روما لعام 1999م، فإن مفهوم الأمن الغذائي يعني أن تتوفر لجميع الناس في كل الأوقات الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ؛ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

وتابع، إنه وبناء على هذا التعريف فإن الأمن الغذائي يتحقق إذا توفرت الشروط الأساسية التالية وهي توفير الغذاء (Food Avail- ability)، والوصول إلى الغذاء (Food Access)، واستخدام الغذاء (Food Use)، موضحاً أن توفير الغذاء يُقصد به ضرورة توفر مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والخضراوات والفواكه داخل الدولة لمدة لا تقل عن ستة أشهر، بحيث يتم تغطية احتياجات السكان من تلك السلع ومواجهة التغيرات والأزمات السياسية التي قد تحدث.

ولفت أبو شمالة إلى أنه يتم توفير هذه السلع بشكل أساسي من خلال دعم الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من العديد من المحاصيل والأشجار المثمرة، الأمر الذي يعني وصول المجتمع لحالة أقرب ما تكون إلى الأمن الغذائي، ولكن في حال تعذر دعم وزيادة الإنتاج المحلي من بعض المحاصيل، فإنه يمكن اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لضمان توفر وتدفق السلع داخل الدولة دون حدوث عجز.

80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الدولية

من جهته قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إن الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة منذ العام 2006، يعتبر شكلاً غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي لنحو 1.8 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع المعزول عن العالم الخارجي في ظل أوضاع إنسانية ومعيشية متدهورة، وهذا ما أدى إلى هبوط حاد في الاقتصاد في غزة خلال العقد الأخير، الأمر الذي تسبب في اعتماد حوالي 80% من سكان القطاع على المساعدات الدولية، إلى جانب ذلك، فقد تراجع النمو الاقتصادي عقب الهجوم الأخير على القطاع

ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.

وأشار محيسن إلى أن الأمن الغذائي يتأثر بعدد من العوامل منها، الإمدادات الغذائية، والحصول على العمل، وبعض الخدمات الأساسية مثل مرافق التعليم، والصحة، والإصحاح، والمياه النظيفة، والمسكن الآمن، كما يُعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم من الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي.

إعادة الإعمار يزيد من مساحة الأراضي الزراعية



وحول الأمن الغذائي في فلسطين، قال محيسن "تعتبر فلسطين من الناحية الجغرافية منطقة غنية لإنتاج مواد غذائية نتيجة لطبيعة تربتها الخصبة ومناخها المعتدل، ولكن نتيجة للوضع السياسي لفلسطين والاحتلال الصهيوني لها، وفرضه الحصار الجائر على قطاع غزة وتدمير القطاع الزراعي كان لذلك الأثر الكبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على توفير المواد الغذائية المحلية والتي تتناسب مع عدد السكان، وبالتالي تراجع فرص توفير الأمن الغذائي بالشكل المطلوب، حيث أن ما نسبته 80% من العائلات تعتمد على المعونات الخارجية.

وشدد على أهمية العمل على تحقيق الأمن الغذائي لكافة الأسر الفقيرة في قطاع غزة، وإيجاد مصدر دخل لها، والمحافظة على صحة مياه الخزان الجوفي والبيئة من كافة أنواع الملوثات الكيماوية التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة، وإعادة الإعمار من أجل ردم الفجوة التي حدثت لأن الكثير من دونات الأراضي الزراعية أصبحت خارج نطاق الإنتاج الزراعي.

ولفت إلى أن جمعية التنمية الزراعية تعمل الآن على تأهيل الأراضي الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج من أجل توفير الأمن الغذائي وتمكين الأسر الفقيرة من الحصول على ما تقيت به أنفسها وذلك من خلال توفير فرص لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل مثل مزارع للأبقار أو خلايا للنحل أو توفير سلات غذائية طازجة ربما توفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي للأسر الفقيرة رغم أن هذه التدخلات غير

لحوالي سبع سنوات إلى الورا.

ويبين تقرير أعدده المرصد، أن معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة، أكثر بمرتين منه في الضفة الغربية، حيث فقد أكثر من 80,000 شخص يعيشون حوالي نصف مليون فرد أعمالهم منذ عام 2007، كما أنه ونتيجة للحصار الإسرائيلي المفروض



على قطاع غزة، وصل معدل البطالة إلى حوالي 42.8% في الربع الأخير من عام 2014، وتسببت القيود الإسرائيلية بتوقف حوالي 90% من المشاريع في القطاع، فيما تسبب الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة بالتدمير الكلي أو الجزئي لـ 936 منشأة. وقال "إنه ونتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على قطاع الصيد، فقد انخفض متوسط الثروة السمكية من 3,650 طن، إلى 1,938 طن، وهذا ما يعني أن القيود الإسرائيلية تسبب في خسارة نحو 47% من الثروة السمكية سنوياً، إلى جانب أنها أدت إلى انخفاض عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة من 10,000 إلى 3,500 صياد حتى العام 2013.

وأضاف التقرير "إنه نتيجة لفرض إسرائيل منطقة عازلة تمتد بعمق ثلاث مائة متر داخل أراضي قطاع غزة، مقطعةً نحو 35% من الأراضي الزراعية لدوافع أمنية، أعيق عمل المزارعين، حيث أصبح الاستثمار في تلك المناطق شبه مستحيل في ظل منع إسرائيل وصولهم لها، ونتيجة لذلك فإن نحو 89% من العائلات في غزة تواجه صعوبات في توفير احتياجاتها الأساسية، فيما تكبد القطاع الزراعي خسائرًا تقدر بـ 60 مليون دولار خلال عام 2014، نتيجة القيود الإسرائيلية التي تفرضها على القطاع وعلى حركة المزارعين.

ووفق التقرير الأوروبي فإن نحو 70% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام أو سوء الأمن الغذائي، حيث كان حوالي 70% منهم يعتمدون على المساعدات الغذائية قبل الهجوم الإسرائيلي الأخير صيف 2014، لكن هذه المساعدات ما لبثت أن انخفضت أو انعدمت بعد الهجوم ليصبح معظمهم عاجزين عن توفير الاحتياجات الأساسية، داعياً دول الاتحاد الأوروبي للعمل الجاد على إنهاء الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، وعدم التساوق معه، وعدم التكيف في البرامج على الأرض مع هذه الحالة الشاذة، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتباره سبباً رئيسياً فيما يتم من جرائم حرب وعقوبات جماعية في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأوصى المرصد الأوروبي متوسطي السلطة الفلسطينية بضرورة تضمين ملف حصار قطاع غزة ضمن الملفات المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على اعتبار أن الحصار جريمة حرب ولا بد من معاقبة المتسببين فيه، مشدداً على ضرورة العمل على محاسبة ومحكمة المسؤولين عن استمرار حصار قطاع غزة، وممارسة العقاب الجماعي، وتجويع السكان المدنيين، وتدمير الأعيان المدنية فيه، باعتبار هذه الأفعال تمثل جريمة حرب، داعياً المجتمع الدولي لحث قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضلوع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها كقوة احتلال، ووفقاً لالتزاماتها بموجب القوانين الدولية ذات العلاقة.

أزمة الغذاء في قطاع غزة

وفي دراسة بعنوان "الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة" أعدها الباحث أكرم أبو عمرو، قال فيها "إن أزمة الغذاء هي إحدى الأزمات الكبرى التي تواجه مناطق كثيرة في هذا العالم خاصة المناطق الصحراوية والجافة أو المناطق المتغيرة المناخ ذات الكمية المتذبذبة من الأمطار، ومناطق معروفة بفقرها وعدم توفر خطط فعالة للتنمية، ويرجع هذا السبب إلى عوامل طبيعية محضة، إلا إن العوامل السياسية تتدخل بشكل كبير في بعض المناطق لتتسبب في مشكلة للغذاء في هذه المناطق ولو بشكل مؤقت سرعان ما تزول هذه الأسباب، ومن بين هذه المناطق قطاع غزة، حيث أن قطاع غزة أصبح يعاني من مشكلة كبيرة في الغذاء بسبب الأوضاع السياسية التي أحاطت به منذ فترة ليست قصيرة نتيجة للحصار الإسرائيلي الطويل والذي بدء في العام 1994 وما زال مستمراً حتى الآن، حيث بدأ حصاراً لفترات قصيرة ومقطعة اشتدت وتيرته بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ثم بات حصاراً محكماً بعد الانقسام الفلسطيني الذي بدأ منتصف حزيران/يونيو 2007.

وأضاف أبو عمرو، "لقد ألقى هذا الحصار بظلاله القاتمة على حياة السكان في قطاع غزة خاصة فيما يخص الغذاء ومدى توفره لدرجة يمكن القول فيها بكل قوة أن هناك انعداماً للأمن الغذائي في قطاع غزة، والذي يقصد فيه كل الإمكانيات المادية والاقتصادية لكل الناس للحصول على القدر الكاف والأمن من الطعام ليفي باحتياجاتهم وما يفضلونه من طعام يجعلهم يعيشون حياة صحية وسليمة.

وتابع، إذن ومن خلال التعريف بالأمن الغذائي، يتضح لنا أنه لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من توفر عاملين أساسيين هما توفر الغذاء في المنطقة أو البلاد من الإنتاج المحلي من زراعة وصناعة محلية أو إمكانية استيراد الناقص منه من خارج هذا البلد عن طريق اتفاقيات اقتصادية أو التجارة الحرة المباشرة، وتوفر الإمكانيات المادية التي تمكن الفرد والمجتمع من الحصول على الغذاء.

المجتمع المدني ودوره في توفير الطاقة البديلة..!!

وبالكميات المطلوبة لمحطة توليد الكهرباء، تفرض على المسؤولين ذات العلاقة القيام بدورهم لإيجاد طاقة بديلة ومتجددة لتوفير الكهرباء لجميع سكان القطاع دون استثناء.

وقال جنينه "إنه وعلى المستوى الرسمي، فإن هناك جهات رسمية بدأت بتنفيذ مشاريع تُعنى بمعالجة مياه الصرف الصحي شرق خان يونس والزنة وبني سهيلا، حيث يوجد 40 بئراً لمياه الصرف الصحي يتم ضخ ما تحتويه من مياه عادمة لمحطات المعالجة التي تعمل بالطاقة البديلة لمعالجتها وري بعض المزروعات بها.

وأضاف، إنه يجري العمل الآن على إعداد دراسة بيئية لمعرفة الأثر البيئي الناتج عن إمكانية تركيب وحدات من الخلايا الشمسية "الطاقة البديلة" في شمال القطاع، لبدء في هذا المشروع، لافتاً إلى أن التوجه للبحث عن الطاقة البديلة، جاء بناءً على دراسة المشاكل التي تم البحث في إمكانية استخدام مصادر الطاقة المتجددة المحلية كطاقة الشمس التي تعتبر من أغنى الموارد المتجددة في القطاع والتي يتم تحويل طاقتها من خلال مجموعة من المنظومات المترابطة من ألواح الخلايا الشمسية إلى طاقة كهربائية مستمرة.

منذ سنوات طويلة، وذلك من خلال التوجه نحو الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية أو غيرها إن وجد، والتي تساهم في دعم المواطنين غير القادرين على شراء هذه الخدمة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى تفادي تلوث البيئة بما ينتج عن تشغيل آلاف المولدات الكهربائية إن لم يكن مئات الآلاف، ناهيك عن أنها ربما تعتبر حل جوهري لأزمة توريد المحروقات لمحطة توليد الكهرباء بفعل الحصار والإغلاق الإسرائيلي المشدد.

مواجهة الأزمة

وفي هذا السياق أكد مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين المهندس رياض جنينه، أن قطاع غزة الذي يعاني من مشاكل جمة منذ ما يزيد عن 10 سنوات، منها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة المياه وتلوثها، ومشكلة الكهرباء وانقطاعها المتكرر، ومشكلة المعابر وإغلاقها المستمر، ومشكلة الحصار المطبق بفعل الاحتلال وعدم السماح بإدخال السولار بشكل دائم

يُعاني سكان قطاع غزة البالغ تعدادهم نحو مليون وثمانمائة ألف نسمة، منذ أكثر من ثمان سنوات، من أزمة استمرار انقطاع التيار الكهربائي، ما حدا بمنظمات المجتمع المدني للوقوف أمام مسؤولياتها في إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال التوجه نحو توفير الطاقة البديلة كحل دائم لها والبحث عنها وتوفيرها.

ولو تم النظر فيما حولنا، لوجدنا أن الكثير من دول الجوار لازالت تعتمد اعتماداً شبة كلي على مصادر الطاقة غير المتجددة في توليد الكهرباء، بالرغم من أن استخدام الطاقة المتجددة توفرها لنا الطبيعة بشكل دائم ولا تنتهي، لاسيما وأنها تؤمن الكهرباء لعدد كبير من السكان دون الحاجة للكثير من المصاريف، إضافة إلى كونها صديقة للبيئة.

ومن هذا المنطلق أصبح لزاماً على الجميع وخاصة منظمات المجتمع المدني، البحث عن مصادر تمويل لدعم وتنفيذ مشاريع تُساهم في حل أزمة انقطاع التيار الكهربائي المتكررة

وأشار جينينه إلى أن القطاع يعتمد على مصادر الوقود غير المتجددة لتلبية حاجاته الأساسية من الطاقة لتسيير جميع أشكال الحياة في القطاع، ومن أهم هذه الموارد، الغاز الطبيعي أو غاز الطبخ الذي تناقصت كمياته المتاحة للمواطنين في الفترة الأخيرة لعدة أسباب، أهمها حالة الحصار المفروضة على القطاع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وما رافق ذلك من تقليص لكميات الوقود التي تدخل القطاع من خلال المعابر.



توجهنا للبحث عن الطاقة البديلة والمتجددة جاء بناءً على عدة دراسات أجريت لحل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وتلوث البيئة في القطاع.

وتابع، إن استهلاك جزء كبير من كميات الغاز المحدودة الواردة للقطاع في عملية تشغيل العديد من المركبات العمومية والخاصة بعد تحويل نظام تشغيل الطاقة من البنزين إلى الغاز، وذلك بسبب انخفاض التكلفة للتشغيل قياساً بالبنزين، أدى إلى ارتفاع كبير وملحوظ في أسعار أسطوانات الغاز، ناهيك عن عدم توفرها بالشكل المطلوب في السوق الغزي بسبب تزايد الطلب عليها.

وأوضح جينينه أنه وبالرغم من أن تركيب الخلايا الشمسية "الطاقة البديلة" مكلفة وقد تصل إلى نحو 3 آلاف دولار للمنزل الواحد، إلا أنه وعلى المدى البعيد تكون مجدية للغاية، ويمكن بعد تركيبها الاستغناء كلياً عن التيار الكهربائي المستورد

من إسرائيل أو الجاري إنتاجه من محطة التوليد بغزة أو الواصل من الجارة مصر، مبيناً أن الكثير من دول العالم باشرت في استخدام الطاقة البديلة كتركيب ألواح شمسية لإيجاد مصدر للطاقة وتبنيها لشركات الكهرباء محلياً أو في دول أخرى.

وأكد أن استخدام الطاقة البديلة ليست لها اثر سلبي أو أية أضرار، لأنها تُعد الطاقة الذهبية حسب ما يطلقون عليها، فهي آمنة ويمكن استخدامها على المستوى الفردي والجماعي، ولكن بالنسبة لقطاع غزة تكلفتها عالية، ويتم إدخالها من خارج غزة، وهذا يحتاج إلى شحن وتوصيل ومعابر، ولكن للأسف استمرار إغلاق المعابر تحول دون توفر هذه الخلايا الشمسية بالشكل المطلوب، ولكن يوجد بعض المحلات بغزة تبنيها ولكن تكلفتها عالية جداً.

انجاز ونجاح كبير

وأوضح جينينه أن مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين كانت هي الأولى في القطاع التي نفذت عدة مشاريع من شأنها المساهمة بصورة فاعلة في استخدام الطاقة البديلة من أجل مواجهة الأزمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن هذه المشاريع لاقت نجاحاً كبيراً، وهذه المشاريع خاصة التي تعتمد على الطاقة الشمسية مثل مشروع إنارة جسر وادي غزة الذي يربط وسط القطاع بشماله وكذلك مشروع ضخ المياه الجوفية، والتي لاقت استحسان كبير في أوساط المواطنين.

وبيّن أن المجموعة نفذت أربعة مشاريع تعتمد جميعها على استخدام الطاقة الشمسية، حيث كانت حافزاً كبيراً من أجل إيجاد مشاريع ذات أهمية تعتمد على الطاقة البديلة، الهدف منها جميعها التغلب على أزمة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر والشح في دخول الوقود اللازم للقطاع لتشغيل المولدات الكهربائية سواء كانت لمحطة التوليد أو للمولدات الفردية.

ولفت إلى أن مجموعة الهيدرولوجيين بصدد تنفيذ مشروع تجريبي لاستخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه الجوفية، وهذا ينتج عنه توفير الوقت والجهد والطاقة في قطاع

غزة، حيث يعاني القطاع من انقطاع التيار الكهربائي، ولكن الطاقة الشمسية رخيصة ويمكن الاستفادة منها طوال فترة النهار أي أثناء سطوع الشمس، وتخزين جزء كبير منها عبر بطاريات لهذا الغرض للاستخدام الليلي، مبيناً أن فكرة المشروع تركز على تطوير آلية لضخ المياه الجوفية في المناطق النائية وبصورة خاصة البعيدة عن شبكات الكهرباء المحلية والقطرية، وذلك لتوفير التكلفة وتطوير آليات ضخ صديقة بالبيئة لا تستخدم محركات الاحتراق الداخلي التي تعتمد على الوقود وتطلق غازات الكربون التي تساهم في عملية الاحتباس الحراري العالمي.

وأوضح أنه يتم تحويل الطاقة الكهربائية المتولدة من الألواح الشمسية والتي يتم تخزينها بواسطة 12 بطارية خاصة إلى تيار متردد بواسطة محول كهربائي خاص، الهدف منها هو نشر تقنية الضخ باستخدام تلك الطاقة، لافتاً إلى أنه بجانب ذلك تم تنفيذ مشروع ثاني تمثل في المجفف الشمسي والذي عمل على تنفيذه اتحاد لجان العمل الزراعي، وحيث الهدف منه تطوير جهاز تجفيف للمزارعين لأنه يعتمد على الشمس، أما المشروع الثالث فقد تمثل في تعقيم التربة بالطاقة، وتم تنفيذه من قبل جمعية الإغاثة الزراعية، وكان الهدف منه هو تقليل استخدام مبيدات تعقيم التربة المحرمة دولياً واستخدام الطاقة بدل من استخدام المبيدات.



التي تحرق بالقطاع منذ مدة من ناحية أخرى، مرجعاً تفاقم الأزمة وما يترتب عليها من مشاكل أساسية للاحتلال الذي يستمر في إغلاق المعابر، ويمنع دخول

العلمي:

قطاع غزة يحتاج مبدئياً إلى طاقة بديلة عوضاً عن المولدات الخطرة.. والاحتلال يضع العراقيل لمنع دخول لوحات الطاقة الشمسية.

الكثير من البضائع والسلع والمواد الخام اللازمة للصناعة وتوريد أي معدات أو آلات تساهم في تنفيذ المشاريع ذات الفائدة للمواطنين.

وبيّن أن الاحتلال تعامل مع المواد اللازمة لإنجاز المشروع في ميناء غزة البحري على أنها مواد أمنية، وكذلك عدم قدرة الموردين من داخل الخط الأخضر على الوصول إلى موقع المشروع في القطاع.

وقال العلمي إن السعر الأولي للألواح الشمسية مرتفع جداً بالنسبة لمشاريع الضخ باستخدام الطاقة التقليدية، حيث بلغ سعر الألواح الشمسية تقريباً 12000 دولار، مطالباً بضرورة المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في وضع رؤية وطنية إستراتيجية نحو الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة، مع المساهمة في مقترحات عملية لخلق إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لحل مشكلة أزمة الكهرباء، بالإضافة إلى التنسيق بين المؤسسات المعنية والتسهيلات المطلوبة للشركات والحوافز الممكن تقديمها لتشجيع المستثمرين على الانخراط في مجال الطاقة المتجددة.

طاقة كهربائية خلال فترة الصيف، كما أنها تخفف من أزمة الكهرباء السيئة التي تضاعفت في الآونة الأخيرة ساعات القطع فيها، حيث تقوم الخلايا الكهروضوئية بتحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية مستمرة تتناسب قيمتها مع شدة سطوع الشمس.

عقبات وعراقيل

وقال: "إن هذه الحلول المطروحة هي لاستخدام الطاقة البديلة كبديل عن الكهرباء، وهي قابلة للاستخدامات الحرارية كتسخين المياه، ولكن العائق الوحيد أمام تقدم هذه المشاريع وتعميمها، يكمن في أن الاحتلال يقوم كعادته بوضع العراقيل لمنع دخول لوحات الطاقة الشمسية للقطاع، وكذلك العائق المادي هو الوحيد تجاه توفير هذه اللوحات، ولكننا نسعى لتقديم مثل هذه المشاريع للمانحين وللجهات الداعمة حتى تساهم في دعم أية توجهات للطاقة البديلة، وكمساهمة في تكلفة الضمانات والقروض، وهذه تُعد أفكار مطروحة على طاولة المؤسسات المانحة لدراستها والموافقة عليه.

وأكد أن المشكلة كانت في الشهور الثلاثة الأولى من العام الجاري، خاصة حين قامت سلطات الاحتلال بمنع إدخال أية لوحات للطاقة للقطاع الخاص، حيث أصبنا بالصدمة من هذا التصرف غير المنطقي وغير القانوني لأنها حجبت البضائع وصادرت اللوحات من على معبر كرم أبو سالم، داعياً الجهات الحكومية والمجتمع الدولي للتواصل مع إسرائيل لمعرفة الأسباب التي دعت إسرائيل لمنع دخول تلك الألواح الشمسية للقطاع.

ونوه العلمي إلى أن السائد في العالم هو التوجه نحو استخدام الطاقة البديلة، حيث من المعروف أنه تم تنفيذ مجموعة من المشاريع التي من شأنها المساهمة بصورة فاعلة في استخدام الطاقة البديلة "الشمسية"، وهذا يدفعنا جميعاً لتفعيل مشاريع استخدام الطاقة الشمسية للاستفادة منها من ناحية، ولمواجهة الأزمة

وشدد جنينه على ضرورة أن يكون هناك دراسة جدية على المستوى الفردي والمؤسسي، وأن يكون للمجتمع المدني دور في تكامل الجهود من أجل نشر فكرة الطاقة البديلة، داعياً المؤسسات ذات العلاقة إلى التفكير الجدي في دراسة ونشر فكرة توفير الطاقة البديلة بصورة أكثر فاعلية من أجل مواجهة الأزمة في القطاع بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي وإيجاد بدائل عاجلة وسريعة لتخفيف معاناة المواطنين الذين يعانون الكثير جراء نقص الاحتياجات الأساسية ومنها الغاز والوقود.

المساهمة في نشر الطاقة

من جهته أكد محمد العلمي مدير شركة "فيوتشرتك" أن الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي التي لا تنفذ ولا تنشأ عنها مخلفات ضارة، مشيراً إلى أنها آمنة وصديقة للبيئة، ولا يوجد انبعاثات غازية منها مثل المولدات، وليس لها صوت مزعج كالمولدات، ولكن تكلفتها عالية جداً. وأوضح العلمي أن قطاع غزة يحتاج مبدئياً إلى الطاقة البديلة كبديل عن المولدات التي تعتبر خطرة، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن أزمة تكرار انقطاع التيار الكهربائي عن البيوت والشركات، مضيفاً أن الطاقة البديلة تستخدم خلال تعرضها للشمس وفكرتها بسيطة جداً، أي أنها تحوّل الأشعة إلى



في بيانات أصدرتها شبكة المنظمات الأهلية

المطالبة بوقف العمل بقانون ضريبة التكافل الوطني وبالتوقف عن سياسة إصدار تشريعات أو قرارات في غزة والضفة

طالبت شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" ديوان المظالم، مركز الميزان لحقوق الإنسان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان" في بيان وقعوا عليه، كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المجلس التشريعي التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بالتراجع الفوري عن تطبيق قانون ضريبة التكافل الوطني، وبمعالجة أي آثاره بأثر رجعي، وبالتوقف عن سياسة إصدار تشريعات بقوة الأمر الواقع في غزة باسم المجلس التشريعي.

وأكد الموقعون على البيان أن قانون فرض ضريبة التكافل الوطني يفتقر إلى مبررات واضحة، بل أن تنفيذه يلحق ضرراً بالغ الأثر بشرائح المجتمع كافة وخاصة الفقراء منهم، حيث أنه سيؤثر سلباً على تمتعهم بحقوقهم المعترف بها في القانون الأساسي الفلسطيني وكذلك المواثيق والمعاهدات الدولية، خاصة أن هذه الضرائب قد فرضت على العديد من السلع الأساسية، مما يثقل كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، الذي يعاني من تدهور مستويات المعيشة وتردي أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أسباب كثيرة.

وأشاروا إلى أن إقدام كتلة التغيير والإصلاح على سن هذا القانون وفرض هذه الضريبة هو خطوة نحو تعزيز الانقسام الداخلي، خاصة في ظل وجود حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، لافتين إلى أهمية إجراء المشاورات والمناقشات المجتمعية التي لا بد أن تسبق في العادة إقدام الهيئة التشريعية على إصدار أي تشريع جديد، ويأخذ هذا الأمر بعداً محورياً بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بفرض ضرائب جديدة أو رفع قيمة ضرائب على المواطن والمستهلك الفلسطيني.

ودعت الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان الموقعة على البيان الرئيس محمود عباس بالتوقف عن إصدار قرارات بقانون في ظل الانقسام، مع التأكيد على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي بكامل هيئته من أجل الخروج من أزمة التشريعي الحالي التي بدأت منذ أحداث الانقسام، مؤكداً على موقفهم الراسخ باعتبار استمرار إصدار التشريعات من قبل كتلة التغيير والإصلاح في غزة باسم المجلس التشريعي، وكذلك إصدار الرئيس قرارات بقانون بحجة عدم التثام المجلس التشريعي، هي إجراءات عملية من شأنها أن تقوض الخطوات والجهود المبذولة نحو بناء نظام قانوني فلسطيني موحد، والتي سعت السلطة الفلسطينية نحو تحقيقه منذ إقامتها في العام 1994.

وأوضحوا أن حكومة الوفاق الوطني مطالبة بضرورة معالجة الأزمات التي تعصف بقطاع غزة، وعلى رأسها إيجاد حل عادل ومتفق عليه وفقاً للقانون لقضية رواتب الموظفين العاملين في قطاع غزة، وسرعة عملية إدماج الموظفين وتمكين الحكومة من القيام بعملها.

المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وشبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان تطالب برفع الحصار وإعادة فتح المعابر أمام حركة الأفراد والبضائع

طالب المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وشبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان برفع الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على القطاع وإعادة فتح المعابر بشكل كامل أمام الأفراد والبضائع في كلا الاتجاهين وفي مقدمتها مواد الاعمار بدون قيد أو شرط، وبأن تتحمل حكومة التوافق الوطني كامل مسؤولياتها في قطاع غزة، وتمكينها من ذلك وفي مقدمة ذلك الانسحاب من آلية إعمار قطاع غزة "روبرت سيري" وأن تتسلم كافة معابر القطاع.



وشددوا في بيان وقعوا عليه على أهمية انسحاب الأمم المتحدة من هذه الآلية ووقف مشاركتها فيها، والعمل بجدية على رفع الحصار عن قطاع غزة، وتحويل الأموال التي تعهد بها المانحون في مؤتمر القاهرة أكتوبر الماضي من أجل البدء الجدي في إعمار قطاع غزة وتعزيز صمود أبناء شعبنا، مطالبين كل الأطراف الفلسطينية بما فيها الموردين والمقاولين وأصحاب المصانع برفض الآلية والقبود المفروضة من قبل الاحتلال وبالالتزام بالموقف الوطني الرفض لها.

وأوضحوا أن أبناء الشعب الفلسطيني يعيش واقعاً صعباً في ظل التدهور الخطير الحاصل على مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة وعدم البدء الفعلي في إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه على قطاع غزة الصيف الماضي من منازل ومؤسسات وبنى تحتية، وتشريد عشرات الآلاف من أبناء شعبنا واستمرار حالة الحصار الجائر وتداعياته الخطيرة والقبود المفروضة التي فرضتها آلية إعمار قطاع غزة أو ما يسمى بآلية "روبرت سيري" والتي فشلت فشلاً ذريعاً في إدخال مواد البناء وتلبية احتياجات إعادة الإعمار إلى القطاع المحاصر على الرغم من مرور ثمانية أشهر على بدء العمل.

وبين المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وشبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان في البيان نفسه، أن هذه الآلية باتت تُشكل تهديداً حقيقياً على إعمار قطاع غزة ولأبي فرص لتنمية القطاع، كما أنها تمثل أيضاً انتهاكاً فظاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ولمواقف الأمم المتحدة المطالبة برفع الحصار وفتح المعابر بشكل كامل.

الشبكة تشيد بالجهود التي بذلها الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، لرفع دعوى قضائية ضد الحكومة البلجيكية

أشادت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا، وبالتنسيق مع البيت الفلسطيني في بلجيكا لأكثر من عامين لرفع دعوى قضائية ضد الحكومة البلجيكية لمطالبتها بمنع استيراد البضائع التي تنتج في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت الشبكة على أهمية هذه الدعوى القضائية التي رفعت من قبل السيد رمضان أبو جزر "مسترملك بلجيكي من أصل فلسطيني" ضد الحكومة البلجيكية ممثلة بكل من (وزير الاقتصاد البلجيكي، وزير المالية، رئيس هيئة الجمارك) لمنع استيراد البضائع الإسرائيلية المنتجة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل مواجهة ووقف وتجميد الاستيطان اللاشعري على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واعتبرت استمرار الحكومة البلجيكية في التعامل مع هذه البضائع والمنتجات، هو قرار مؤسف يتناقض مع مواقف الاتحاد الأوروبي الراضية للاستيطان، مرحبة في الوقت نفسه بالمواقف الشعبية في بلجيكا والمتضامنة مع شعبنا الفلسطيني وقضيته وحقوقه العادلة، ومقاطعة الاحتلال على مختلف المستويات بما فيها التجارية والاقتصادية والثقافية، مطالبة الحكومة البلجيكية بمنع دخول منتجات المستوطنات المقامة على أراضي فلسطينية.

وطالبت الشبكة القطاع الخاص البلجيكي وفي دول الاتحاد الأوروبي وفي العالم أجمع بسحب استثماراته في المستوطنات وقطع علاقاته بها بكل الأشكال انسجاماً مع القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان، مؤكدة التزامها في النضال مع حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات على مختلف المستويات الوطنية والدولية من أجل مقاطعة الاحتلال.

وأشادت الشبكة بالنجاحات التي حققتها انتصاراً للعدالة وحق شعبنا الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

منظمات المجتمع المدني تحذر من استمرار تدهور الأوضاع في قطاع غزة



حذرت شبكة المنظمات الأهلية وعدد من مؤسسات القطاع الخاص والجامعات من خطورة الأوضاع في قطاع غزة وتدهورها على كافة الأصعدة، نتيجة تداعيات الحرب الإسرائيلية الأخيرة والحصار المتواصل.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي التي نظمتها الشبكة اليوم بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والجامعات والبلديات وبمشاركة الأمين العام للمساعدات الشعبية النرويجية حول "الأوضاع في قطاع غزة" بقاعة الهلال الأحمر بقطاع غزة

وفي كلمته الترحيبية أكد مدير شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا أن المؤتمر الصحفي جاء بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والجامعات والبلديات، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وبشكل متسارع وغير مسبوق،

ورحب الشوا بالأمين العام لمؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية ليف تويريس والممثل المقيم للمساعدات النرويجية في فلسطين يني اوسكارسون وكذلك بالبلديات ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات والإعلاميين.

واستنكر الشوا قيام زوارق الاحتلال بالسيطرة على سفينة مريان السويدية التي كانت في طريقها الى قطاع غزة والمساهمة في فك الحصار وفضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال، في ظل عدم توفر المعلومات عن المتضامنين الذين يحتجزهم الاحتلال مؤكدا على أهمية الرسالة التي يحملونها لقطاع غزة.

وهنا الشوا الاسير خضر عدنان بمناسبة انتصاره على السجن في اضرابه الاسطوري معربا عن امله في الافراج عن كافة الاسرى.

ومن جهته رحب رئيس الهيئة الادارية لشبكة المنظمات الأهلية خليل أبو شمالة بالسيدة ليف تويريس الأمين العام للمساعدات الشعبية النرويجية والسيدة ين ممثلها

بقطاع غزة وممثلي كل من الجامعات والبلديات والقطاع الخاص والإعلاميين. وعبر أبو شمالة عن استنكاره لاعتداء الاحتلال وسيطرته على سفينة المتضامنين مشددا على ان الحصار جريمة معرفة في كل المواثيق والقوانين بانها جريمة ضد الانسانية ولا يمكن ان نسمح للاحتلال أن يبرر حصاره الجائر.

وتلا ابو شمالة ورقة موقف في الذكرى الاولى للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة صادرة عن البلديات ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وأشار الى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بشكل متسارع وغير مسبوق على كافة الأصعدة نتيجة لتداعيات العدوان الاسرائيلي وللحصار الاسرائيلي الجائر والمتواصل والقيود المفروضة على دخول مواد البناء، وحالة الانقسام السياسي وبخاصة عدم تسلم حكومة التوافق الوطني مسؤولياتها يضعف بشكل كبير قدرة الفلسطينيين على الصمود ويهدد بشكل أخطر منعهم في مواجهة الاحتلال وسياساته.

واعترفت ورقة الموقف إن عدم التحرك الجدي من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة للضغط الحقيقي من أجل رفع الحصار الاسرائيلي عن قطاع غزة يمثل صمما غير مقبولا تجاه انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن الدولي المطالبة بإنهاء معاناة شعبنا.

وصلت الى مستويات غير مسبوقة. وشدد على ان استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وحالة التراشق الإعلامي وتبادل الاتهامات بين الاطراف المختلفة وعدم تسلم حكومة التوافق الوطني لمسؤولياتها يضعف بشكل كبير قدرة الفلسطينيين على الصمود ويهدد بشكل أخطر منعهم في مواجهة الاحتلال وسياساته.

واعترفت ورقة الموقف إن عدم التحرك الجدي من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة للضغط الحقيقي من أجل رفع الحصار الاسرائيلي عن قطاع غزة يمثل صمما غير مقبولا تجاه انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن الدولي المطالبة بإنهاء معاناة شعبنا.

واعترفت ورقة الموقف إن عدم التحرك الجدي من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة للضغط الحقيقي من أجل رفع الحصار الاسرائيلي عن قطاع غزة يمثل صمما غير مقبولا تجاه انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن الدولي المطالبة بإنهاء معاناة شعبنا.

يحدث في منطقة خزاعة والعمل الجاد لتفادي المزيد من التدهور. ومن جهتها عبرت الأمين العام لمؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية ليف تويرس عن استيائها من استمرار فرض الحصار الإسرائيلي على القطاع مؤكدة استمرار الحملات والجهود التي تقوم بها المساعدات الشعبية النرويجية في لفت انتباه المجتمع الدولي تجاه اوضاع قطاع غزة الكارثية حيث بات أكثر من 78% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الانسانية الخارجية.



قطاع غزة، تضم الوزارات والهيئات المختصة والمنظمات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص والبلديات والجامعات ضمن رؤية وخطة شمولية تعالج مختلف القضايا المتعلقة بتحسين واقع قطاع غزة. كما دعوا الى التراجع الفوري عن المشاركة الفلسطينية والاممية بكل اشكالها فيما يسمى بألية إعمار قطاع غزة والعمل الجدي مع مختلف الأطراف العربية والدولية لضمان رفع الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل أمام حركة الأفراد والبضائع بدون شروط أو قيود وفي كلا الاتجاهين.

وشددت مؤسسات القطاع الخاص والبلديات وشبكة المنظمات الاهلية والجامعات الموقعة إن استمرار العمل بألية إعمار غزة والتي تشكل قيودا وشروطا على شعبنا في ادخال مواد البناء والرقابة غير المبررة عليها وعدم إلغائها يساهم بشكل كبير في تعميق الأزمة الانسانية وفي بقاء الاعمار وبخاصة لمن دمرت منازلهم بشكل كلي، ويحرم شعبنا من بناء وتعمير مقومات بنيته التحتية وفتح الفرص أمام تنمية تخفف من الواقع المتدهور.

وطالب ممثلو المنظمات الاهلية والبلديات والقطاع الخاص والجامعات الأطراف الفلسطينية وبخاصة حركتي فتح وحماس: بأن تعمل بشكل أكثر جدية وتنسيقاً لتوحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية ووقف أية إجراءات وإصدار قرارات أو تشريعات تعزز الانقسام وتضر بنسيجنا الاجتماعي وتضعف صمود شعبنا في مواجهة سياسات الاحتلال وتداعيات عدوانه وحصارهم وتضرر بمكثبات شعبنا الفلسطيني الصامد

وشددوا على ضرورة أن تعمل بشكل حقيقي من اجل تشكيل الحكومة الوطنية الجديدة وتسلمها لمهامها ومسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاقي المصالحة "القاهرة والشاطئ" بمساندة ودعم الجميع وفي مقدمة ذلك ملفي الاعمار والمعابر، وان تعمل هذه الحكومة بشكل جدي من اجل تعزيز علاقاتها بقطاعات المجتمع المختلفة على قاعدة الشراكة وان تعمل من أجل تشكيل هيئة وطنية لإعمار



وقالت تويرس ان رسالة المساعدات الشعبية النرويجية هي ان يزول الاحتلال والحصار عن قطاع غزة، منوهة ان المساعدات النرويجية سوف تستمر في دعم قطاع غزة والقضية الفلسطينية والتركيز على المجتمع المدني وتحسين المجتمعات. ووضحت ان المجتمع المدني مهم جدا وضروري لأنه يعمل كحارس ومراقب على الوضع العام في المجتمع الفلسطيني. وطالبت المجتمع الدولي بضرورة التحرك لرفع الحصار عن قطاع غزة ولا يمكن استمراره ومنع البضائع والافراد من الخروج.

وبدوره تحدث رئيس بلدية خزاعة شحدا أبو روك عن الوضع الانساني الخطير في منطقة خزاعة نتيجة تداعيات العدوان الاسرائيلي والدمار الذي لحق بها، مشيرا الى انه تم تدمير 1120 وحدة سكنية واصبح أكثر من 150 عائلة تسكن الكرفانات. ووضح ابوروك ان 90% من سكان منطقة خزاعة لاجئين بالأساس وشردوا من جديد الصيف الماضي والكثير منهم يعيش الان في مخيم الكرفانات، محذرا من كارثة انسانية ومن تفشي الامراض بين صفوف الاهالي الذين يعيشون في الكرفانات.

وطالب أبو روك الجميع بضرورة تحمل مسؤولياته الاخلاقية والقانونية تجاه ما

خلال ورشة عمل تعريفية نظمتها شبكة المنظمات الأهلية

الإعلان عن إطلاق مشروع تعزيز دور المنظمات الأهلية في المناصرة والرقابة على سيادة القانون في قطاع غزة



أعلنت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية مؤخراً، عن إطلاق مشروع تعزيز دور المنظمات الأهلية في المناصرة والرقابة على سيادة القانون في قطاع غزة، وذلك بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج دعم سيادة القانون والوصول للعدالة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل تعريفية نظمتها بمشاركة ممثلي أربعين منظمة أهلية من مختلف القطاعات ستشارك في فعاليات وأنشطة المشروع للعام الجاري 2015.

وبدأت الورشة بكلمة ترحيبية من مدير الشبكة أمجد الشوا قال فيها: "إن المشروع يهدف بشكل أساسي إلى تفعيل دور منظمات العمل الأهلي في تكريس سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة الفئات المهمشة، إضافة إلى تحسين طبيعة وتأثير استراتيجيات الضغط والمناصرة والرقابة والحوار العام لدى المنظمات الأهلية في القطاع اتجاه تعزيز دورها في مجال سيادة القانون". وأضاف الشوا أن هذا المشروع هو شراكة متجددة بين الشبكة وبرنامج دعم سيادة القانون والوصول للعدالة، مؤكداً اعتزاز الشبكة بالشراكة التي حققت الكثير من الانجازات، من بينها حملات الضغط والمناصرة التي أنجزت، وكذلك رفع قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني بقطاع غزة في مجال سيادة القانون ضمن القطاعات المختلفة المستهدفة من خلال تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة في مجال سيادة القانون.

من جهته عبر نائب مدير برنامج دعم سيادة القانون إبراهيم أبو شمالة في كلمته عن اعتزازه بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية، مؤكداً أنها تمثل نموذجاً وقلعة حصينة فريدة من نوعها كونها تتطلع إلى الريادة والوطنية اتجاه المشهد الفلسطيني في كل الاتجاهات. وأوضح أبو شمالة أن هذا المشروع الذي يستهدف نخب وطلّاع ناشطين في المؤسسات الأهلية، تعمل الشبكة من خلاله على تعميم المعرفة وتوعية ودعم سيادة القانون بالنسبة للفئات الهشة، منوهاً إلى أن الهدف الأساسي من هذه الورشة أو غيرها هو تعزيز الحلول السلمية وتعزيز النسيج المجتمعي، وليس التخلي عن القانون لأن المحدد الأساسي لتطور المجتمع هو بسط سيادة القانون. وأكد على أنه لا يمكن أن يكون هناك إعمار ولا تنمية بدون سيادة القانون وبدون أن يشعر المواطن بأن له حقوقاً وواجبات، لاسيما وأن سيادة القانون هو بمثابة مقدمة للإعمار والتنمية، موضحاً أن الفئات المهمشة تكون إما غير مدركة لحقوقها أو لا تعرف الحلول القانونية المتاحة أمامها بسبب تدني مستوى الوعي القانوني والفقر وعدم قدرتها على إيفاء تكاليف التقاضي أو عدم ثققتها بالقضاء. بدورها تناولت منسقة المشروع فداء السنوار مراحل المشروع، قائلة: "إن المرحلة الأولى من المشروع تبدأ باختيار 40 منظمة أهلية من القطاعات المختلفة، حيث يتم توزيع المشاركين على مجموعتين، وتدريبهم حول عدد من المواضيع المهمة ذات العلاقة بسيادة القانون ودور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة قطاع العدالة، ومن ثم سيقوم كل مشارك بعرض وتقديم المفاهيم والخبرات التي تلقاها خلال التدريب للمجموعات المختلفة التي يعمل معها".

وأضافت السنوار، أما عن المرحلة الثانية فتتلخص في إعداد وطباعة دراسة تحليلية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المترتبة على توقف عمل المجلس التشريعي للوصول إلى العدالة القانونية للقطاعات المهمشة، بالإضافة إلى إصدار ورقة موقف ومناقشتها بمؤتمر صحفي حول الاحتياجات الفلسطينية في القطاعات المختلفة للدور الفعال للمجلس التشريعي لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين، فيما تتمثل المرحلة الثالثة في تنظيم مؤتمر حول القوانين ذات الأولوية التي يجب معالجتها عند انعقاد المجلس التشريعي لتلبية لاحتياجات الفئات الأكثر تهميشاً للمساهمة في تعزيز الملكية والمساءلة المجتمعية من خلال عقد مجموعات بؤرية ولقاءات وورش عمل لدعم المساءلة المجتمعية لنظام العدالة، ومن خلال إعداد دليل حول مراقبة نظام العدالة، بالإضافة إلى إصدار ورقة حقائق لتعميمها على المجتمع والإعلام حول المسائل.

خلال دورة تدريبية بعنوان "الصحة النفسية وحقوق الإنسان"

برنامج غزة للصحة النفسية يطمح لتطوير العلاقة مع وزارة الداخلية وإنشاء معهد للدراسات النفسية والاجتماعية



واشتملت الدورة التي استمرت أربعة أيام وقام بالتدريب فيها مجموعة من الاختصاصيين العاملين في البرنامج، على العديد من المواضيع المهمة منها مقدمة في الصحة النفسية وحقوق الإنسان، والصدمة النفسية- الآثار النفسية للتعذيب، والاضطرابات النفسية الناتجة عن الضغط النفسي "القلق والاكتئاب"، وكذلك الإتهام الوظيفي، والدعم النفسي والرعاية الذاتية.

يتطلع برنامج غزة للصحة من خلال التعاون مع وزارة الداخلية بغزة إلى تطوير العلاقة فيما بينهما لتصل لحد إنشاء معهد للدراسات النفسية والاجتماعية، موضحاً على لسان د.زياد عوض رئيس وحدة البرامج الأكاديمية والمهنية بالبرنامج، أن يكون هناك خطة لهذا المشروع لتنفيذه.

وأضح عوض أن برنامج غزة هو المركز الأول الذي يجمع بين حقوق الإنسان في فلسطين والصحة النفسية ويقوم بتأهيل كوادر الشرطة، الأمر الذي يعتبر فخراً حقيقياً للمجتمع الفلسطيني، متمنياً للمشاركين أن يكونوا قد حققوا الاستفادة المرجوة من هذه الدورة ومزيداً من التقدم.

وكانت دائرة التدريب والبحث العلمي بالبرنامج اختتمت بالتعاون مع إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية بغزة، دورة تدريبية بعنوان "الصحة النفسية وحقوق الإنسان"، بمشاركة 20 كادر من جهاز الشرطة بوزارة الداخلية، وبحضور يوسف الغزالي القائم بأعمال المدير العام بالبرنامج، والعقيد جمال الديب مدير إدارة المباحث العامة، والمقدم ماهر الحلبي مدير دائرة الشئون القانونية، والمقدم محمد رضوان مسئول المباحث فرع غزة، وذلك في قاعة التدريب بالمقر الرئيس للبرنامج بغزة.

خلال عدة ورش عمل حول "الصحة البيئية" نفذتها جمعية النجادة الفلسطينية

الدعوة إلى مخاطبة البلديات ووكالة الغوث الدولية للقيام بدورها في القضاء على البعوض ومشاركة الأهالي في كيفية التخلص من المياه العادمة بطريقة سليمة

نفذت جمعية النجادة الفلسطينية عدة ورش عمل بعنوان "أثر الصحة البيئية على السكان بمحافظة شمال قطاع غزة"، وذلك في مقرها بمحافظة الشمال، حيث حضر هذه الورش العديد من الشخصيات الاعتبارية وفئة الشباب الذين أكدوا على ضرورة إرسال رسائل إلى البلديات وإلى وكالة الغوث الدولية لتقوم بدورها في القضاء على البعوض ومشاركة الأهالي في كيفية التخلص من المياه العادمة بطريقة سليمة. وأكد الدكتور عماد أبو الجديان أستاذ علم الاجتماع على ضرورة تحمل أفراد المجتمع بالتعاون مع الحكومة والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني المسؤولية اتجاه أنفسهم للقضاء على البعوض المنتشر في محافظة شمال القطاع. من جانبه أشاد الدكتور نيهان عمر من جامعة القدس المفتوحة بجهود مؤسسات المجتمع المدني في القضاء على هذه الظاهرة من خلال حملات الضغط والمناصرة وبمشاركة وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع حول مخاطر انتشار البعوض وكيفية التخلص من مسببات وجوده وانتشاره في فصل الصيف.



خلال جلسة نقاش نظمها مركز هدف لحقوق الإنسان:

التأكيد على وجود أزمة في قطاع العدالة تعود لغياب الإرادية السياسية، وتداعيات الانقسام



المركز الداعي لاستقلال القضاء كمرتكز لسيادة القانون، وكحجر أساس لقضاء عادل ينتصر لأصحاب الحقوق من الضعفاء والفقراء والمهمشين.

من جهته أكد نائب مدير برنامج تعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية إبراهيم أبو شمالة، على وجود أزمة حقيقية وواضحة في قطاع العدالة في فلسطين، مرجعاً ذلك إلى غياب الإرادية السياسية لدى مختلف الأطراف السياسية.

بدوره أكد رئيس المكتب الفني وقاضي المحكمة العليا المستشار أشرف نصرالله أن استقلال القضاء المالي والإداري يُعد من أكبر التحديات التي تواجه قطاع العدالة الفلسطيني، ناهيك عن ضعف الموازنة المخصصة للسلطة القضائية، وغياب البنية التحتية للمحاكم وعدم توفر أماكن وقاعات مناسبة، والنقص في التطور التكنولوجي، وغياب المعامل الطبية الشرعية والمعمل الجنائي الذي يؤثر على العدالة الجنائية.

من جانبه، أسترخص نائب نقيب المحامين الفلسطينيين صافي الدحدوح مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة، من أهمها غياب استقلال القضاء، ونقص عدد القضاة، وبطء إجراءات التقاضي، ونقص تأهيل بعض القضاة والموظفين الإداريين، ونقص عدد الموظفين الإداريين، ونقص الرقابة على عمل القضاة والتفتيش القضائي، لافتاً إلى خطورة سن قوانين في ظل حالة الانقسام كي لا يتم خلق مراكز قانونية تختلف بين الضفة وغزة.

أكد حقوقيون ومحامون وممثلو منظمات أهلية على وجود أزمة حقيقية في قطاع العدالة في فلسطين عامة، وقطاع غزة بشكل خاص، تعود إلى غياب الإرادية السياسية لدى كافة الأطراف الفلسطينية، وتداعيات الانقسام، وخاصة طرفي الانقسام حركتي "فتح" و"حماس".

وأشاروا إلى أن قطاع العدالة يواجه العديد من التحديات والمشكلات والثغرات التي هي نتاج لمجموعة كبيرة من العوامل والأسباب وفي مقدمتها مسألة غياب الرقابة أو محدوديتها، أو عدم نجاعتها من قبل رأس الهرم السلطة القضائية بكافة مكنوناتها، مشددين على ضرورة استقلال القضاء كمرتكز لسيادة القانون، على اعتبار أنه حجر الأساس لقضاء عادل ينتصر لأصحاب الحقوق من الضعفاء والفقراء والمهمشين.

جاء ذلك خلال جلسة نقاش نظمها مركز هدف لحقوق الإنسان حول التحديات التي تواجه قطاع العدالة الفلسطيني غزة، بعنوان "قطاع العدالة الفلسطيني... تحديات وآفاق"، وذلك ضمن فعاليات مشروع "مبادرة لتعزيز رقابة المجتمع المدني على قطاع العدالة الفلسطيني"، بتمويل من برنامج تعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.. العدالة والأمن للشعب الفلسطيني (UNDP-PAPP).

وبدأت الجلسة بكلمة مدير مركز هدف د. يوسف صافي، أشاد فيها بالإنجازات المهمة والملموسة التي حققها قطاع العدالة الفلسطيني على صعيد تحقيق العدالة وسيادة القانون، مشدداً على موقف

ضمن رؤية "التنمية المبنية على الحقوق"

نشطاء يطالبون بتنمية القطاع الزراعي ويدافعون عن حقوق النساء الريفيات

مشروع بعنوان "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعي"، بتمويل من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، حيث شملت التدريبات في سياق المرحلة الأولى من المشروع مواضيع مهمة منها، إعداد القادة، تجنيد الأموال، الاتصال والتشبيك، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وقانون الزراعة.

واشتملت الأنشطة والفعاليات التي ينفذها النشطاء، بحث حقوق المزارعين العاملين لدى ملاك الأراضي الزراعية، وأصحاب المزارع الذين يعانون من خسائر وكوارث طبيعية، ومدى تعرضهم لتغييب حقوقهم القانونية.

كما ينشط شبان آخرون في بحث واقع المرأة الريفية والنساء المهمشات المقيمات في المناطق النائية، واللواتي يحتجن للدعم والمساندة وتلك العاملات في مجال الزراعات الحيوانية.

وكان المركز العربي للتطوير الزراعي اختتم دورة تدريبية شارك فيها عدد من الشباب ضمن المرحلة الأولى من المشروع، فيما يستعد لافتتاح المرحلة الثانية من مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" في قطاع غزة.

وفي هذا السياق قال منسق المشروع نزار نصار إن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين"، يهدف إلى بناء قدرات مزارعين رياديين وتنفيذ حملات توعية تعالج أولويات واحتياجات المزارعين إلى جانب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، وتوعية في مجال حقوق المزارعين وتنظيم ورش عمل وفعاليات لتفعيل حملات دعم المنتج الوطني.



ينشط عشرات الشبان ومزارعون رياديون في الدفاع عن حقوق المزارعين في المجالات القانونية وحماية حقوق النساء الريفيات والمزارعات في المناطق المهمشة، من خلال سلسلة ندوات وورش عمل ولقاءات مع مسئولين وقانونيين، مؤكدين على هامش تدريب نفذه المركز العربي للتطوير الزراعي، على ضرورة تحقيق التنمية في القطاع الزراعي، والدفاع عن حقوق المزارعين والفئات المهمشة أمام صناع القرار. وقالوا: "يجب أن يستند ذلك إلى مبدأ التنمية المبنية على الحقوق، وليس المبنية على تقديم المعونات والعمل الإغاثي. وكان العشرات من الشباب خاضوا تدريبات مختصة بهذا المجال ضمن

بمبادرة من مؤسسة تواصل-فرنسا

فارس العرب تشرع بتنفيذ مشروع تدريب الإعلاميين الشباب في جامعة الأقصى



شرعت مؤسسة فارس العرب للتنمية والأعمال الخيرية بتنفيذ "مشروع الإعلاميين الشباب في فلسطين"، لتنمية وتعزيز قدرات طلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية وذلك في جامعة الأقصى، بمبادرة من مؤسسة تواصل-فرنسا. ورحب الدكتور زهير عابد عميد كلية الإعلام بفريق عمل المؤسسة وبرنامج التدريب الذي يهدف إلى رفع مستوى أداء طلبة كلية الإعلام عبر منحهم تدريب متخصص يتواءم مع متطلبات العصر في هذا المجال ويؤهلهم لخوض سوق العمل باحترافية ومهارة عالية.

وأوضح عابد أن هذا المشروع الذي يهدف إلى تواصل طلبة غزة المشاركين فيه مع الطلبة الذين تم تدريبهم في الضفة والأردن ولبنان خلال الفترة السابقة، يهدف أيضاً لتنمية قدرات طلبة كلية الإعلام ومنح المتميزين فرصة لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع.

يُذكر أن هذا التدريب يأتي ضمن سلسلة من المشاريع المستقبلية التي سيتم تنفيذها مع الطلبة الجامعيين في المستقبل وذلك بالتنسيق والدعم الكامل من مؤسسة تواصل.

في ورشة عمل عقدتها جمعية الكرمل

التأكيد على حق المرأة في التعليم والضمآن الاجتماعي وإنشاء مشاريع تضمن لها حياة كريمة بعيداً عن التمييز والاستغلال

أكد محامون ومحاميات وممثلو منظمات نسوية على حق المرأة في التعليم والضمآن الاجتماعي وحققها في إنشاء المشاريع التي تضمن لها حياة كريمة بعيداً عن التمييز والاستغلال من بقية أفراد المجتمع.

جاء ذلك خلال، ورشة عمل عقدتها جمعية الكرمل بالنصيرات بعنوان "حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية"، شارك فيها عدد من المؤسسات المحلية بالنصيرات، بالإضافة إلى مجموعة من الشباب والفتيات للوقوف على معرفة الحقوق المنصوص بها في القوانين المحلية والدولية.

وبدأت الورشة بمدخلة من المحامي نائل زقوت استعرض فيها القوانين الفلسطينية المنصوص بها في هذا الشأن، والزواج منذ بدايته والمشاكل التي يمر بها المتزوجون وحقوق

كل منهم في القانون الفلسطيني المعمول به في الأراضي الفلسطينية، موضحاً أنواع وحالات الزواج، ومنها الزواج الصحيح والزواج الفاسد وما يترتب على كل منهما.

من جانبها تحدثت المحامية بمركز شئون المرأة شاهيناز عفانة، عن القوانين الدولية التي تمنح المرأة حقوقها المطلوبة، كما وتحدثت عن الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة حسب القانون الدولي، مؤكدة على حق المرأة في التعليم والضمآن الاجتماعي وحققها في إنشاء المشاريع التي تضمن لها حياة كريمة بعيداً عن التمييز والاستغلال من بقية المجتمع.

وأوضحت أن هناك عدد من الاتفاقيات الدولية التي تعطي حق للمرأة دون تمييز كاتفاقية بيجين، مستعرضة بعض الاتفاقيات التي تساوي المرأة بالرجل في الحقوق والتي تتنافى مع الشريعة الإسلامية مثل اتفاقية سيداو.

من جهته أكد رئيس جمعية الكرمل للثقافة والتنمية المجتمعية المهندس أيمن الهور أن الجمعية هي جمعية خيرية تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع المحلي داخل النصيرات بشكل خاص والقطاع بشكل عام.



**جمعية الوداد تبحث
سبل النهوض بالشباب
الفلسطيني مع كلية
العودة الجامعية**

بحثت جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي سبل التعاون وتقديم الخدمات المشتركة للشباب الفلسطيني بكلية العودة الجامعية والجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، من خلال زيارة نفذتها كلية العودة للجمعية، حيث ثمنت الجمعية على لسان القائم بأعمال المدير التنفيذي فيها أحمد صيدم، هذه الزيارة من منطلق أهميتها في تقديم الأفضل للشباب الفلسطيني وخاصة في الأمور القانونية وحقوق الإنسان. وتحدث صيدم عن دور الوداد في إبراز الطاقات الشبابية وتنميتها من خلال البرامج والأنشطة المستمرة التي تنفذها الجمعية وتهدف بالدرجة الأولى للنهوض بالقدرات الشابة الفلسطينية واستثمارها في الوصول بمجتمعنا نحو التقدم والازدهار. وكان الوفد المكون من د. هشام المغاري النائب الأكاديمي في الكلية، ود. رامز العائدي أستاذ القانون الجنائي، والسيد عبد السلام وهبة منسق العلاقات العامة في الكلية، أثنى على لسان المغاري على ما قدمته جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي من أنشطة وفعاليات تخدم الطلبة بالشراكة مع الكلية، داعياً إلى المزيد من التعاون المتبادل في هذا الإطار.

خلال جلسة حوارية نظمها الشبكة التأكيد على ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني في إعداد مسودة قانون الضمان الاجتماعي



أكد ممثلو منظمات أهلية وحقوقيون على ضرورة إشراك كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني في إعداد مسودة قانون الضمان الاجتماعي، وتشجيع الجميع بما فيهم العاملين خارج إطار العمل الرسمي بالانضمام لصندوق الضمان الاجتماعي، الجاري إعداد مسودته. ولفتوا إلى أهمية إشراك مختلف القطاعات في النقاشات الدائرة حول مشروع قانون الضمان الاجتماعي داعين الفريق الوطني لإعداد مسودة القانون إلى زيارة قطاع غزة لمناقشة مسودة القانون وتوحيد الجهود في هذا الصدد، مشددين على أهمية تفعيل دور النقابات واللجنة التوجيهية للانضمام إلى صندوق الضمان الاجتماعي، إضافة إلى أرباب العمل ليكون القانون شاملاً مع تحديد السقف الأعلى للرواتب التقاعدية بحيث يكون سقف الأجر الخاضع للضمان يحد من بروز مشكلة الرواتب التقاعدية العالية مستقبلاً.

جاء ذلك خلال جلسة حوارية نظمها شبكة المنظمات الأهلية بعنوان "جهود المنظمات الأهلية في إقرار قانون الضمان الاجتماعي"، وذلك في قاعة الاجتماعات بالشبكة بحضور نخبة من ممثلي منظمات العمل الأهلي وإعلاميين ومحامين.

وكانت الجلسة بدأت بكلمة أمجد الشوا مدير شبكة المنظمات الأهلية، قال فيها "إن هذه الجلسة الحوارية التي تنظمها الشبكة تأتي ضمن مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية، كما أن أهميتها تكمن في كونها عُقدت في هذا التوقيت بالذات الذي يجري فيه الحديث عن إعداد مسودة لقانون الضمان الاجتماعي والذي يتعلق بحقوق قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني".

وأوضح الشوا أن الشبكة تعطي أولوية لحقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، من منطلق ضرورة إنصافها بقوانين تحقق العدالة الاجتماعية، مشدداً على موقف الشبكة الثابت اتجاه عدم إصدار أية قوانين أو قرارات في ظل الانقسام، وضرورة العمل المشترك من خلال الدراسات والأبحاث المختلفة التي تسلط الضوء على مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبعاتها على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني.

وفي مداخلته استعرض مدير مركز السياسات الاجتماعية والاقتصادية "المركز" إياد الرياحي الجوانب الأساسية المتعلقة بعملية إصدار قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاعات غير الحكومية ومدى حاجته إلى نقاش موسع ومعقد بين كافة الأطراف المختلفة قبل إقراره، مؤكداً على أن أهمية الضمان الاجتماعي تكمن في كونه واحداً من أهم أوجه الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى دوره الاقتصادي التنموي، حيث يعتبر الضمان أحد آليات صمود المواطنين وحماية لكرامتهم في سن الشيخوخة والعجز والبطالة والمرض وإصابات العمل.

وشدد الرياحي على أهمية أن يأخذ المشرعون والفاعلون بالعديد من القضايا المهمة بعين الاعتبار عند إقرار القانون، لاسيما نسب الاشتراكات والاستثمارات، ونظام الانتفاع، ودور السلطة الفلسطينية، وتوسيع شمولية القانون، وضبط قيمة الراتب التقاعدي وسن التقاعد المقترح "التقاعد المبكر والنفقات الإدارية لمؤسسة الضمان".

وذكر أن المسودة الأولية من مشروع الضمان الاجتماعي أشارت إلى أن نسبة الاشتراكات الشهرية يجب أن تكون على النحو التالي "هو أن يؤدي صاحب العمل ما نسبته 10% من أجر المؤمن علمين واقتطاع ما نسبته 8% من أجر العامل المؤمن عليه، موضحاً أن المرصد يرى أن النسبة المقترحة ليست عادلة وذلك مقارنة مع التجربة الأردنية السياق الأقرب للواقع الفلسطيني. وفيما يتعلق بالدور الحكومي، أكد الرياحي على ضرورة أن تكون الحكومة هي الضامن لأموال الضمان الاجتماعي، وهذا ما سيمنح الناس ثقة أعلى بالنظام، قائلاً: "إنه بالإشارة إلى المادة 43 الخاصة بالموارد المالية للضمان الاجتماعي كمسودة القانون، لا تلزم الحكومة كما هي الآن لتقديم مساهمة جديدة لصندوق الضمان الاجتماعي، وإنما تورد مساهمة الحكومة لتغطية أي عجز لدى المؤسسة بشكل هبات أو قروض".

ونوه إلى ضرورة أن يتضمن القانون ضوابط واضحة للحد من تعارض المصالح الذي قد ينشأ بين العضوية في مجلس إدارة مؤسسة الضمان وبين استثماراتها المستقبلية، مستعرضاً عدة اقتراحات يراها المرصد أساسية، مثل ضرورة تشكيل محافظ استثمارية لاستثمار أموال الضمان، وهو أقرب لشكل جديد من الخصخصة لمؤسسة الضمان الاجتماعي المنوي تأسيسها، مع إبقاء الأعباء الإدارية والمالية سواء من ناحية الجباية أو التقاضي أو الإشراف المهني وإصابات العمل على كاهل مؤسسة الضمان، مؤكداً على ضرورة تحديد سن التقاعد المبكر بوضوح، وتجنب وضع حوافز تشجع عليه، وربطه ضمن إطار المهن الخطرة.

الإغاثة الزراعية توزع مدخلات زراعية وأشتال خضروات لـ 100 مزارع في دير البلح



وزعت جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) مدخلات زراعية وأشتال خضروات لـ 100 مزارع في مدينة دير البلح، وذلك ضمن مشروع "من المزارع الفقير للأسرة الفقيرة" الممول من مؤسسة (Japan Platform) بالشراكة مع مؤسسة PARCIC.

وقالت الإغاثة على لسان مديرة دائرة البرامج والمشاريع في الإغاثة الزراعية نهى الشريف "إن المشروع يهدف إلى المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش، وإعادة دورة إنتاج المزرعات والمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمزارعين والسكان الأكثر فقراً، بالإضافة لتوفير فرص عمل لعدد من العمال".

ولفتت الشريف إلى أن المشروع يأتي ضمن الجهود التي تبذلها الإغاثة الزراعية في تعزيز القطاع الزراعي، خاصة وأن المشروع يقوم على فكرة تحسين سبل عيش المزارعين والأسر الفقيرة في المناطق الريفية، مبيّنة أن المشروع يساعد في الحفاظ على مساحات الرقعة الزراعية والاستمرار في زراعة محاصيل الخضار، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الوضع الاقتصادي للمزارعين وسد احتياجات الأسر الفقيرة وتوفير السلع في الأسواق المحلية وبالتالي المساعدة على استقرار سوق الخضار.


أما عن المدخلات التي يعمل المشروع على تحقيقها


أوضح منسق المشروع إبراهيم النجار، أن المشروع بفكرته ومضمونه يعتبر نموذجاً جيداً لإعادة التوازن للقطاع الزراعي اقتصادياً واجتماعياً في قطاع غزة، حيث يتمثل في شقين، الأول إعادة دورات الإنتاج لعدد 200 دونم من زراعات الحقول المفتوحة والبيوت المحمية لمحاصيل الخضار، وذلك من خلال دعم المزارعين بمدخلات ومستلزمات إنتاج، استفاد منها 100 مزارع ومزارعة تم اختيارهم وفقاً لمعايير محددة، والثاني يتمثل في مساعدة 500 أسرة فقيرة وسد احتياجاتهم ومستلزماتها الغذائية، بسلة خضار مرة أسبوعياً ولمدة ثلاث شهور.


وتم خلال المشروع تفعيل المشاركة المجتمعية بمشاركة مؤسسات ولجان محلية وشباب ريفي في تنفيذ نشاطات المشروع من خلال تشكيل لجان مواقع فرعية للمشاركة في عملية التخطيط والرقابة والتقييم ومتابعة تنفيذ النشاطات المختلفة للمشروع.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية



 pngo@palnet.com
pngoportal@gmail.com

 pngoportal.org

 pngoportal

 pngoGaza

 user/pngoportal1

فلسطين - غزة

شارع عمر بن عبد العزيز (عايدية)
المتفرع من شارع عز الدين القسام
عمارة النفار - الطابق الأول

تليفون: (00972) 08 2847518

فاكس: (00972) 08 2835889



مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية

بالشراكة مع : المساعدات الشعبية النرويجية - NPA

The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the Norwegian People's Aid